الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

21 **محرم** 1442 –09 **سبتمبر** 2020

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	5

مجلس هيئة حقوق الإنسان يعيد تسمية لجانه

المصدر: جريدة البلاد الاربعاء 19 محرم 1441هـ - 09 سبتمبر 2020م
https://albiladdaily.com/2020/09/09

الرياض- البلاد
عقد مجلس هيئة حقوق الإنسان أمس جلسة برئاسة رئيس الهيئة الدكتور عواد بن صالح العواد، عبر الشبكة الافتراضية، استعرض خلالها أبرز تطورات حقوق الإنسان في المملكة، بالإضافة لمناقشة عددٍ من الموضوعات المطروحة على جدول أعماله واتخذ حيالها اللازم، كما صوّت أعضاء المجلس على إعادة تكوين لجانه الدائمة ومسمياتها وتسمية أعضائها، بما يتوافق مع المعايير الدولية ذات الصلة، لما فيه خدمة مصلحة المواطن والمقيم على حدٍ سواء.
وقد تمت تسمية اللجان الآتية: لجنة الحق في القضاء والعدالة الجنائية، ولجنة الحقوق المدنية والسياسية، ولجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة حقوق المرأة، ولجنة حقوق الطفل، ولجنة حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
وتأتي خطوة إعادة تكوين اللجان في إطار صلاحيات المجلس التي كفلها تنظيم الهيئة وفقًا للمادة الخامسة الفقرة "18" التي تنص على "تكوين لجان دائمة أو مؤقتة من بين الأعضاء أو من غيرهم لأداء مهمات معينة تدخل في اختصاص المجلس".

بعد امتناع طليقها.. "حقوق الإنسان" تمكّن مواطنة من رؤية طفلتها

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 21 محرم 1442هـ - 09 سبتمبر 2020م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2040393

مكّنت هيئة حقوق الإنسان مواطنة من رؤية طفلتها البالغة من العمر 13 عاماً بعدما منعها طليقها من الرؤية بحجة عدم رغبة الطفلة في التواصل مع والدتها طبقا لادعائه. وكشفت حقوق الإنسان لـ«عكاظ» أن الأم تواصلت معها متظلمة من حرمانها من رؤية ابنتها، وأوضحت في شكواها أن الطفلة كانت في حضانتها منذ ولادتها، ثم انتقلت بعد بلوغها (13 عاماً) للعيش مع إحدى قريباتها من جهة والدها، وحصلت على حكم قضائي يسمح لها برؤية الطفلة، لكنها فوجئت بامتناع طليقها عن تسليمها لها.
إزاء ذلك تولّت فرق الهيئة المختصة جمع المعلومات، والتحقق من صحة ما ورد فيها، وتبيّن أن والد الطفلة ممتنع عن تنفيذ حكم قضائي الصادر للأم، مدعياً عدم رغبة الطفلة في رؤية أمها، وأنها قد أقرّت كتابياً بذلك. وتبيّن أن المواطنة لجأت إلى عدد من الجهات لكنها لم تصل إلى نتيجة بسبب عدم تجاوب طليقها، وعدم التزامه بالتعهدات التي أخذت عليه.
وأوضحت الهيئة أنها تابعت فصول القضية حتى تسليم الطفلة لوالدتها وإنهاء معاناتها، وستتابع إجراءات الجهات المختصة بحق والد الطفلة لامتناعه عن تنفيذ حكم قضائي وحرمان الطفلة من رؤية والدتها أو التواصل معها لمدة طويلة.
وأوضح مدير عام الشكاوى في هيئة حقوق الإنسان لـ«عكاظ» بندر الهاجري، أن حرمان الأطفال من رؤية أحد والديهم أو منعهم من التواصل معهم يعد أحد أشكال الإيذاء بحق الطفل، وأثره متعدٍّ على تنشئته وشخصيته، بسبب إقحامه في

حقوق الإنسان في الصحافة

النزاعات الأسرية، واستغلاله بين الطرفين المتنازعين. وأشار إلى أن الوقوف على مثل هذه القضايا يؤكد الحاجة إلى تطوير آليات التدخل والمعالجة المخصصة لحماية الأطفال، بما يضمن سرعتها وقوتها، وعدم الاكتفاء بتعهدات أحد الأطراف خصوصاً في ظل وجود أحكام قضائية، إضافة إلى التنبّه من خطورة الاعتماد على أي إقرارات منسوبة للأطفال، كون استنطاق الطفل أو أخذ أقواله يتطلّب التأكد من استيفاء إجراءات محدّدة تضمن عدم التأثير على الطفل والتحقق من وضعه تحت إشراف مختصين بذلك.

وشدد الهاجري على أهمية انسجام إجراءات التعامل مع قضايا الأطفال مع أحكام الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، إضافة إلى نظام حماية الطفل ولائحته التنفيذية، ومتطلّعاً إلى مواصلة تعزيز حقوق الطفل في المملكة كأحد أهم مجالات التركيز التي تسعى هيئة حقوق الإنسان للعمل عليها.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«التأمينات»: نسبة المستحقين للمنافع بفرع المعاشات 38 ٪ والمستهدف 85%

الشورى يطالب بتأمين صحي لمتقاعدي القطاع الخاص

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 19 محرم 1441هـ - 09 سبتمبر 2020م
http://www.alriyadh.com/1841139

تحصيل المستحقات والوصول للمستفيدين والتحقق من الدفعات لكل مشترك بالمنشآت.. أبرز التحديات

أوصت اللجنة المالية بمجلس الشورى التأمينات الاجتماعية بدراسة البدائل المختلفة لتيسير حصول المتقاعدين على تأمين صحي، وقالت في تقريرها الذي حصلت عليه «الرياض» وسيناقش الأسبوع المقبل، أن الموظف في القطاع الخاص غالباً ما يحصل على تأمين صحي له ولأفراد عائلته مما يجعله في مأمن -بإذن الله- حال تعرضه أو تعرض أحد أفراد أسرته لأي عارض صحي، ولكنه بعد التقاعد تنتفي عنه هذه الميزة مما يجعل ارتفاع تكلفة العلاج وصعوبة الوصول للرعاية الصحية من أكبر ما يثقل كاهله، كما أن الضغط من المتقاعدين على مستشفيات وزارة الصحة في ازدياد، لذا فإن التعاون من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بإيجاد حلول سيكون في غاية الأهمية، وهناك عدد من البدائل يمكن للمؤسسة دراستها للوصول إلى حل يضمن استمرارية التأمين الصحي للمتقاعد ويأخذ في الاعتبار الملاءة المالية للمؤسسة، ويمكن الاتفاق مع مجموعة من شركات التأمين بحيث تقدم وثائق تأمين بأسعار تنافسية نظراً للعدد الكبير للمتقاعدين، وتتشارك المؤسسة مع المتقاعد في تحمل التكلفة، ويكون الاشتراك اختيارياً وببدائل متعددة من حيث التغطية.

وفي ضوء دراسة اللجنة المالية في الشورى للتقرير السنوي للتأمينات الاجتماعية للعام المالي 40 - 1441، طالبت التوصية الثانية المؤسسة وبالتعاون مع وزارة التجارة ووزارة العدل التوصل إلى توافق في تفسير المادة 196 من نظام الإفلاس بما يراعي المصلحة والعدالة لجميع الأطراف، وبينت اللجنة أن المؤسسة تواجه مشكلة في تفسير نظام الإفلاس الجديد من حيث تحديد الأولوية في تسلسل الدائنين، فنظام التأمينات ينص على أن جباية الاشتراكات والغرامات التي تفرض على التأخير مضمونة بحق امتياز لصالح المؤسسة، تأتي مباشرة في الدرجة التي تلي امتياز استيفاء الأجور، بينما ينص نظام الإفلاس الجديد في المادة 196 على: (دون الإخلال بأحكام المادة الخامسة والتسعين بعد المئة من النظام يستوفي عند إجراء التصفية وإجراء التصفية لصغار المدينين الدين ذو الأولوية الأعلى قبل الدين ذي الأولوية الأقل)، ففي عدة حالات جعلت وزارة العدل ووزارة التجارة مديونيات المؤسسة في آخر القائمة من ناحية الأولوية في التحصيل، بينما ترى المؤسسة أنه يفترض أن تعتبر مستحقات المؤسسة من المستحقات المضمونة بحق امتياز لصالح المؤسسة وفق ما قررته الفقرة الأولى من المادة 20 من نظام التأمينات الاجتماعية، فهو ضمان بنص قانوني لمصلحة عامة فالاشتراكات والغرامات هي مملوكة وحقوق للمؤمن عليهم وتقوم المؤسسة بإدارتها فلا يجب أن تعامل معاملة الاشتراكات الحكومية.

ولفت تقرير اللجنة المالية إلى أهمية توافر البيانات بشكل كاف وبنوعية عالية لنجاح أي نظام تقاعدي أو تأميني، مؤكدةً أنه لا يمكن تحليل الوضع المالي أو الإداري لهذا النظام في حال وجود فجوة في هذه البيانات، وأشار تقرير تطوير نظم التقاعد والمعاشات في المنطقة العربية: الاتجاهات والتحديات وخيارات الإصلاح وهو تقرير مشترك بين صندوق النقد العربي ومجموعة البنك الدولي إلى هذه الفجوة في البيانات لدى جميع الدول العربية وبنسب متفاوتة، وكانت توصيته الأولى تطوير قاعدة بيانات لنظم التقاعد وربطها بالجهات المختلفة، وبينت اللجنة الشوريَّة أن وجود فجوة في البيانات يعني عدم التمكن من فهم نظام التقاعد أو مقارنته بنظم أخرى ناهيك عن إصلاحه في حال وجود خلل، حيث إنه لا يمكن استخدام أدوات هامة لتحليل النظام أو استحقاقاته، كما لا يمكن الاستفادة من قواعد البيانات المتعلقة بأنظمة التقاعد المتطورة للمقارنة أو المعايرة المرجعية.

ودعت توصيات لجنة الشورى المالية المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إلى تطوير قاعدة بيانات كافية ونوعية واتخاذ ما يلزم لاستصدار توجيه يلزم الجهات الحكومية المعنية بالربط مع قاعدة بيانات المؤسسة، وبينت أن تقرير المؤسسة العامة

للتأمينات الاجتماعية أشار عند استعراض مؤشر نسبة الخاضعين للنظام غير المسجلين لدى المؤسسة أن المستهدف كان ألا تتجاوز نسبة غير المسجلين 2 % بينما المتحقق هو 2،72% وعلقت المؤسسة على ذلك بأنها تواجه عدة تحديات في الوصول إلى البيانات الدقيقة لهذا المؤشر لارتباطه بعدد من الجهات الحكومية وأنه لا يمكن الاعتماد بشكل نهائي على البيانات المستخدمة وأن هذا التحدي من أهم التحديات التي تواجه المؤسسة في مجال التغطية التأمينية، وهنا يتضح وجود مشكلة بيانات، وعند استعراض مؤشر تحصيل المستحقات من القطاع الحكومي والذي يقيس فعالية عملية التحصيل من خلال مقارنة المستحقات التي تم تحصيلها مع الإيرادات المفترض تحصيلها، كان المستهدف 85 % والمتحقق 75،8 %، وأوضحت أنها تواجه عدداً من التحديات التقنية التي أدت إلى عدم عكس البيانات الموجودة حالياً لجميع المبالغ المحصلة وأنه يجري العمل على إصلاح ذلك، أما بالنسبة لمؤشر تحصيل المستحقات من القطاع الخاص فقد ذكرت المؤسسة أنها تواجه تحدياً في التحقق من حالات استحقاق المؤسسة للدفعات لكل مشترك بالمنشآت.
وأوضح مؤشر نسبة المستحقين للمنافع فرع المعاشات الذين حصلوا على معاشاتهم بعد التواصل معهم والذي يقيس تفاعلها مع صرف مستحقات المشتركين الذين لم يتقدموا للحصول عليها أن المتحقق 38 % بينما المستهدف 85 % وأوضحت المؤسسة بأن لديها مشكلة في الوصول إليهم وأنها الآن بصدد التعاون مع مركز المعلومات الوطني، وترى أن كل ما سبق يؤكد وجود مشكلة بيانات بالإضافة إلى ما ذكرته المؤسسة عند عرضها لمرئياتها لتخطي بعض المعوقات حيث أكدت على وجود خطر عالٍ بسبب عدم وجود تكامل في البيانات وأنها في سعي دائم للتواصل مع مختلف الجهات للحصول على البيانات.

17 مليون هوية رقمية أصدرتها الداخلية عبر "أبشر"

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 19 محرم 1441هـ - 09 سبتمبر 2020م
http://www.alriyadh.com/1841141

تجاوز عدد من أصدرت لهم هويات رقمية عبر منصة أبشر الإلكترونية 17 مليون فرد من المواطنين والمقيمين ذكورًا وإناثًا، استفادوا من خدمات وزارة الداخلية المقدمة من خلال المنصة التي وفرت بيئة إلكترونية تنفذ من خلالها أكثر من 200 خدمة دون حضور أو مراجعة لمكاتب مقدمي الخدمات، كما تتم إتاحة استخدام هذه الهوية الرقمية للدخول إلى المنصات والبوابات والتطبيقات الحكومية الأخرى من خلال الربط مع خدمة النفاذ الموحد بالشراكة مع مركز المعلومات الوطني، حيث تجاوز عدد البوابات والمنصات المرتبطة 147 منصة وبوابة، ما سهل على المواطنين والمقيمين على حد سواء إنجاز معاملاتهم بشكل إلكتروني، دون الحاجة إلى مراجعة أو زيارة مقدمي الخدمات في الجهات الحكومية.
ويأتي تصميم منصة "أبشر" وفق أحدث الإمكانات والتقنيات لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الراغبين في الاستفادة منها وخدمتهم بشكل أسرع وأكثر سهولة.
كما تسهم الهوية الرقمية الموحدة في تسهيل دخول المواطنين والمقيمين على جميع الخدمات الإلكترونية الحكومية.
مما يذكر أن وزارة الداخلية ترأس لجنة النفاذ الوطني الموحد، ويشارك فيها عدد من الجهات الحكومية بهدف تسريع وإتاحة استخدام الهوية الرقمية الموحدة التي تصدرها وزارة الداخلية للأفراد، التي تعد امتداداً للهوية التقليدية، وتسعى اللجنة لتوسيع عدد الجهات المستفيدة من الخدمة وإضافة شرائح جديدة من المستفيدين، وبدء تقديم الهويات الرقمية الاعتبارية ضمن نفس منصة النفاذ الموحد بالتعاون والتنسيق مع الجهات الحكومية المصدرة لتلك الهويات، وتعد خدمة النفاذ الموحد في المملكة نموذجًا فريدًا على المستوى الإقليمي والدولي.

انطلاق قمة مجموعة تواصل العمال "L20" بمجموعة العشرين

خادم الحرمين: أولوياتنا القصوى مكافحة الجائحة وتبعاتها

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 19 محرم 1441هـ - 09 سبتمبر 2020م
http://www.alriyadh.com/1841154

نطلقت فعاليات قمة مجموعة تواصل العمال **"L20"** بمجموعة العشرين، والتي افتتحت بكلمة لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ـ حفظه الله ـ، ألقاها نيابة عنه معالي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية المهندس أحمد بن سليمان الراجحي، حيث أكد ـ أيده الله ـ أن مجموعة العمال 20 قدمت مخرجات ترتقي بدورها الداعم للعمال في دول العشرين والعالم، حيث اعتبرت مصلحة العمال محوراً أساسياً لكافة سياساتها واقتراحاتها في عملها خلال سنة الرئاسة السعودية، وفيما يلي نص الكلمة:

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

في البداية، أود أن أشكر مجموعة العمال 20 وجميع المنظمات المعنية بالعمال بما في ذلك النقابات العمالية واللجان الوطنية العمالية من كافة دول العالم على عملهم المنشود خلال هذه الفترة الاستثنائية.

كما أود أن أشكر اللجنة الوطنية للجان العمالية على قيادتهم لأعمال المجموعة هذا العام، والتي ترجمت حرصهم على تطوير منظومة العمال من خلال التعاون مع أهم المنظمات والمنصات العالمية داخل وخارج منظومة مجموعة العشرين.

لقد قدمت مجموعة العمال 20 مخرجات ترتقي بدورها الداعم للعمال في دول العشرين والعالم، حيث اعتبرت مصلحة العمال محوراً أساسياً لكافة سياساتها واقتراحاتها في عملها خلال سنة الرئاسة السعودية والتي تعاظمت أهمية جهودها لمواجهة تحديات سابقة وأخرى مستجدة بسبب جائحة كورونا بشكل لم نشهده من قبل.

وكنا قد اطلعنا على بيان مجموعات التواصل المشترك قبيل انعقاد قمة القادة الاستثنائية لمجموعة العشرين في شهر مارس الماضي، والتي عنيت بمناقشة سبل التعاون في مواجهة جائحة كورونا.

كما ويتضح الدور المهم الذي تلعبه كافة المنظمات المعنية بالعمال والتي تمثلها على مستوى مجموعة العشرين مجموعة تواصل العمال 20 فأنتم تمثلون صوت العاملين، حيث تبين ذلك جلياً في بياناتكم الأربعة الصادرة خلال سنة الرئاسة.

وبناء على ما اتفقنا عليه كقادة لمجموعة العشرين خلال تلك القمة، فإننا نعيد التأكيد على أن أولوياتنا القصوى والحالية هي مكافحة الجائحة وتبعاتها الصحية والاجتماعية والاقتصادية.

وترتكز جهودنا في إطار مجموعة العشرين لهذا العام على عدة محاور، من أهمها التعاون الدولي للوصول للقاح لفيروس كورونا المستجد، وتحقيق العدالة والشمولية في توفيره للجميع مع مراعات احتياجات الدول الأكثر فقراً، بالإضافة إلى تدعيم الاستفادة من الدور المستقى من هذه الجائحة، لضمان مستقبل أفضل قادر على مواجهة التحديات الصحية منها والاقتصادية.

إن حماية الأرواح، والحفاظ على وظائف الأفراد وركائز معيشتهم تأتي في مقدمة اهتماماتنا كقادة لدول مجموعة العشرين. حيث ركزت رئاسة المملكة لمجموعة العشرين على مناقشة السياسات المتعلقة بالعمل وحفظ الاستقرار المالي، وتقليل الاضطرابات التي تواجه التجارة وسلاسل الإمداد العالمية، وتقديم المساعدة لجميع الدول التي تتطلب تقديم المساندة والدعم، وتنسيق الإجراءات المتعلقة بالصحة العامة والتدابير المالية.

وفي ضوء الجائحة التي نمر بها، تظهر مجدداً أهمية تقوية شبكات الحماية الاجتماعية لكافة أنماط العمل وجميع فئات العاملين، وخاصة أصحاب الأعمال الحرة والعاملين من خلال المنصات الالكترونية. ونعمل في مجموعة العشرين لهذا العام على تكثيف الجهود لتقوية الحماية الاجتماعية وجعلها أكثر شمولية.

ولا يمكن لنا الحديث عن السياسات العمالية دون النظر إلى مستقبل العمل في ظل التطورات التقنية والتغيرات الديموغرافية الحاصلة. حيث يتطلب ذلك استحداث وظائف جديدة وتحديث مفاهيمنا حول طبيعة العمل، وضرورة مواكبة هذه التغيرات عبر اكتساب مهارات جديدة أو صقل المهارات المكتسبة لكافة فئات المجتمع، وخاصة النساء والشباب. إذ نولي هذه الفئات وصغار ريادي الأعمال اهتماماً كبيراً ومتابعة مستمرة لضمان تسهيل دخولهم لسوق العمل.

وفي سياق تمكين الإنسان وتوسيع دائرة الفرص، فقد أولت أجندة الرئاسة السعودية لمجموعة العشرين أهمية كبيرة لتمكين المرأة بطريقة شاملة من خلال مسارات العمل المختلفة والتي تضم مجموعة من المبادرات القطاعية للفئات الأقل حصولاً على الفرص.

حيث تؤمن مجموعة العشرين بأن إتاحة الفرص أمام المرأة هو جزء لا يتجزأ من أي نهج يسعى للنمو المستدام، والشامل حيث إن تمكين المرأة في مناصب قيادية بات أمراً مهماً يضمن مشاركتها في صنع القرار والإسهام في ازدهار المجتمعات.

كما وقد كثفنا الجهود الدولية من خلال اجتماعات مجموعة العشرين لنقاش الشمولية المالية وشمولية النفاد المالي كأحد الركائز المهمة لتوسيع دائرة الفرص، وتسخير التقنيات الجديدة والمبتكرة لتمكين الفئات الأقل حظوة بالفرص من الوصول إلى الخدمات المالية، وبالأخص النساء والشباب.

ونتطلع في قمة الرياض إلى الخروج بحلول ومبادرات تعزز دور المجموعة فيما يتعلق بالاستجابة الدولية الموحدة لمواجهة جائحة كورونا وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والصحية.

وفي الختام، كنا نأمل أن تقام قمة مجموعة العمال 20 فعلياً في المملكة العربية السعودية لكي نقوم بواجب الاستضافة، ولكننا نطمح لزيارتكم لنا هنا بعد انجلاء هذه الجائحة - بمشيئة الله.-

نتمنى لكم قمة ناجحة ونتطلع إلى تلقي بيانكم الختامي، بكل توفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وقد أعرب رئيس مجموعة تواصل العمال **(L20)** رئيس اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة المهندس ناصر بن عبدالعزيز الجريد، عن سعادته بانطلاق أعمال القمة بكلمة خادم الحرمين الشريفين، حيث كانت تشريفاً لمجموعة تواصل العمال التي وجدت كل أولويات القمة واهتماماتها ضمن النقاط التي حرص عليها خادم الحرمين الشريفين وباقي قادة مجموعة العشرين خلال القمة التي ترأسها المملكة، مشيداً بالدور الكبير الذي لعبته اللجنة الوطنية للجان العمالية بالمملكة من أجل إنجاح هذه القمة، التي تنعقد في ظروف استثنائية فرضتها جائحة كورونا، موضحاً أن القمة وعلى مدى يومين ستناقش موضوعات مهمة تهدف إلى تمكين العمال وحماية حقوقهم بما يضمن المساواة والاستدامة.

واشتملت أعمال اليوم الأول من قمة مجموعة تواصل العمال **L20** بمجموعة العشرين، على خمس جلسات نقاش، حيث استعرضت الجلسة الأولى سبل تحقيق المساواة والاستدامة على ضوء نتائج مخرجات اجتماعات مجموعة العشرين وآليات تنفيذ الالتزامات السابقة.

وتناولت الجلسة الثانية التدريب الفني والمهني في سوق العمل من منظور سعودي، شارك فيها معالي محافظ المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني الدكتور أحمد بن فهد الفهيد، والأمين العام للاتحاد الدولي للنقابات العمّاليّة السيدة شاران بورو، فيما استعرضت الجلسة الثالثة الجانب القضائي العمالي من منظور سعودي بمشاركة معالي نائب وزير العدل الشيخ سعد بن محمد السيف والمشرف على وحدة القضاء العمالي الشيخ إبراهيم بن محمد الخضيري والمستشار لوحدة القضاء العمالي الشيخ سليمان بن دعفس الدعس، حيث تم عرض التطور الشمولي في نظام التقاضي العمالي بالمملكة، ودور المحاكم العمالية وإسهاماتها الجوهرية التي أدت إلى ضبط سوق العمل والمحافظة على الحقوق.

كما تطرق المتحدثون في الجلسة الرابعة من أعمال اليوم الأول وهم، المدير العام لمنظمة العمل العربية فايز المطيري والسكرتير العام للاتحاد العربي للنقابات مصطفى تليلي، إلى دور المنظمات الدولية في دعم وتطوير النقابات العمالية في المنطقة العربية، في تعزيز القدرة الفنية والمؤسسية وتوفير الدعم للمساعدة في إنشاء منظمات عمالية.

واختتمت القمة أعمال اليوم الأول بجلسة عن الإصلاحات الديناميكية في أسواق العمل السعودية المستقبلية، من خلال إصلاح قوانين العمل التي أسهمت في تراجع معدلات البطالة نتيجة اعتماد إجراءات واسعة، وإطلاق الكثير من المشاريع والمبادرات، التي تستهدف خلق فرص العمل للشباب، الذين يمثلون الشريحة الأكبر بين المواطنين حيث تحدث خلال هذه الجلسة معالي نائب وزير الموارد البشرية للعمل الدكتور عبدالله أبوثنين، وكان أبرز ما جاء في حديثه أن المملكة العربية السعودية كدولة مستضيفة لمجموعة العشرين هذا العام تتحمل مسؤولية إضافية للمساهمة في دعم الجهود العالمية للحد من تأثير جائحة كورونا على أسواق العمل، والتعزيز والبناء على المبادئ والمعايير الدولية المتفق عليها.

«الصحة»: إعادة دراسة الاحتياجات وإيقاف "الإيفاد" مؤقتا

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 21 محرم 1442هـ - 09 سبتمبر 2020م
https://www.al-madina.com/article/700403

سعيد الزهراني - الطائف
قررت وزارة الصحة إعادة دراسة احتياج الوزارة وقطاعاتها المختلفة من الكوادر البشرية بما يتفق والمهام المختلفة. وفي هذا الإطار قامت الوزارة بإيقاف طلبات الترشيح للإيفاد للدراسة بالداخل لغير الأطباء لجميع الفئات الوظيفية والتخصصات والدرجات العلمية بشكل فوري، باستثناء ترشيح المقبولين ببرامج الهيئة السعودية للتخصصات الصحية من الاطباء وغير الاطباء لحين الانتهاء من دراسة الاحتياج.
ومن المتوقع ان يسهم الإيقاف في إيجاد آلية وإعطاء الأولوية للتخصصات التي تحتاجها القطاعات الصحية في كل منشأة بما يتوافق مع الأداء والمهام والهيكلة في المستشفيات والمراكز الصحية والمراكز المتخصصة.

«تراضي" تخفض نسب الطلاق 22 ٪ عن العام الماضي

13500حالة صلح.. و 8500 تحت الإجراء

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 21 محرم 1442هـ - 09 سبتمبر 2020م
https://www.al-madina.com/article/700398

أحمدالمشاهفة - جدة
A A
كشفت وزارة العدل عن انخفاض بنسبة 22 % في نسب الطلاق مقارنة بالعام الماضي بفضل منصة «تراضي» التي اطلقتها الوزارة بهدف الإصلاح بين الزوجين قبل اتخاذ قرار الانفصال وبالأخص في حال وجود أبناء لديهما.

وتهدف المنصة إلى إتاحة فرص التراجع والعدول عن قرار الطلاق وتعزيز فرص التفاهم والتراضي على الأمور المختلف والتي غالبا ما تكون قابلة للتفاوض والمعالجة.

فيما سجلت منصة تراضي مايقارب 27000 حالة خلال العام الماضي وقد نجحت اجراءات ومبادرات مركز التصالح في توافق وتراضي ما يتجاوز 13500 حالة بينما تعذر التصالح في 5 الاف حالة فيما لا تزال بقية دعاوى الفرقة تحت الإجراء ويقدر عددها بـ 8500 حالة. وكان وزير العدل قد أصدر قرارا بإنشاء المنصة كأحد اجراءات الوزارة لتخفيض نسب الطلاق وحماية كيان الأسرة قدر الإمكان وهو ما تم بالفعل حيث انخفضت نسبة الطلاق بـ 22 % عن العام السابق فيما شددت الوزارة قبل إنشاء المنصة التصالحية على أهمية حسم قضايا النفقة والحضانة والزيارة قبل إتمام اجراءات الطلاق إذا تعذرت سبل الإصلاح بينهما ولم يكن لديهما الرغبة في التوافق وتقريب المسافات للعودة عن قرارهما بالمفارقة ليتم حسم القضايا التابعة وإمضاء الطلاق خلال الفترة المقننة بشهر كامل من انعقاد الجلسة الأولى للنظر في الدعوى.

«الموارد البشرية»: مقطع إساءات وافد لعاملة سعودية.. قديم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 21 محرم 1442هـ - 09 سبتمبر 2020م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2040451

كشفت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لـ«عكاظ» أن المقطع المتداول بخصوص عامل يسيء لموظفة سعودية، وقفت عليه الوزارة منذ 3 أشهر، مستغربة إعادة تداوله مجددا هذا اليوم، وأوضحت الوزارة بأنه تم الوقف على الحالة سابقا من فرق التفتيش، وتم اتخاذ اللازم وفقا للإجراءات الرسمية للنظام.

وزير العدل يوجه بتفعيل خدمة العقد الإلكتروني للزواج في جميع المناطق

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 21 محرم 1442هـ - 09 سبتمبر 2020م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2040431

وجه وزير العدل الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، بالتوسع في تقديم خدمة العقد الإلكتروني للزواج في عموم مناطق المملكة، عبر منصة **ezawaj.sa** ، بعد نجاح الإطلاق التجريبي للخدمة في الرياض.
وأكدت الوزارة أن خدمة العقد الإلكتروني للزواج توفر الوقت والجهد على المستفيدين، عبر اختصار الكثير من الإجراءات السابقة، وإلغاء مراجعة العديد من الجهات الحكومية.

خادم الحرمين يستعرض عبر اتصال هاتفي مع الرئيس الصيني جهود مجموعة العشرين لمواجهة كورونا بحث العلاقات الاستراتيجية بين البلدين وسبل تطويرها وتعزيزها في مختلف المجالات

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 21 محرم 1442هـ - 09 سبتمبر 2020م
https://sabq.org/Y2kBxX

أجرى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود-حفظه الله- اتصالاً هاتفياً، اليوم، بالرئيس الصيني شي جين بينغ، بحث خلاله جهود مجموعة دول العشرين، ضمن اجتماعاتها لهذا العام برئاسة المملكة، لمواجهة آثار جائحة كورونا.
وأشار خادم الحرمين الشريفين -أيده الله- إلى حرص المملكة على العمل مع دول المجموعة لخدمة الشعوب ودعم الاقتصاد العالمي والتخفيف من تبعات الجائحة.
من جهته، هنأ الرئيس الصيني، خادم الحرمين الشريفين بالإنجازات التي حققتها أعمال مجموعة العشرين والتي كان لها دور محوري لمواجهة التحديات الناتجة عن الجائحة، ودور المملكة المحوري لتنسيق التعاون بين الأطراف.
كما جرى بحث العلاقات الاستراتيجية بين البلدين وسبل تطويرها وتعزيزها في مختلف المجالات.

الأولوية القصوى لحلول التوطين

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 21 محرم 1442هـ - 09 سبتمبر 2020م
https://www.aleqt.com/2020/09/09/article_1916551.html

عبد الحميد العمري

أثبتت التجارب طويلة الأمد وكثيرة العدد، طوال أكثر من 20 عاما مضت، أن ملف توطين الوظائف في القطاع الخاص بحال شخصت أسباب ومعوقات ضعف أو تأخر درجات تقدمه على نحو بعيد عن حقيقته الأساسية على أرض واقع القطاع، فليس مستغربا أن تأتي نتائج البرامج والسياسات المستنبطة منها أدنى من المأمول منها، وأدنى أيضا من الوفاء بمعالجة الجذور العميقة للبطالة، وهذا بالضبط ما وصلت إليه استراتيجية التوظيف السعودية، التي أكدت "أن النمو المطرد في أعداد القوى العاملة الوطنية، والتوسع في التدريب والتعليم، مع استمرار الاستقدام، أدت مجتمعة إلى تشوهات في سوق العمل يتمثل أخطرها في ظهور البطالة في أوساط العمالة الوطنية، ولم تكن السياسات والإجراءات المتخذة كافية لمعالجة هذه التشوهات من جذورها، وظهر واقع جديد يفرض أهمية إيجاد رؤية جديدة لحل قضايا السعودة

والتوظيف والبطالة في المملكة"، "استراتيجية التوظيف السعودية (ص 17."(
ومن النتائج العكسية لما تقدم ذكره أعلاه وقوع مستهدفات التوطين في فخ ما يمكن القول عنه مجاملة شريحة واسعة من ملاك منشآت القطاع الخاص على حساب الهدف الرئيس لسياسات وبرامج التوطين، فلا عجب حينئذ أن جاءت نتائج التجارب السابقة طوال أكثر من عقدين من الزمن على عكس ما اشتهته سفن التوطين، ومعدل البطالة ظل يتصاعد لا يثنيه سقف معين، ووتيرة الاستقدام استمرت تسابق الرياح دافعة مراوح الحوالات المالية إلى الخارج إلى التسارع عاما بعد عام.
انظر سريعا إلى معدل البطالة الذي كان لا يتجاوز 8.1 في المائة نهاية عام 1999 وقد صعد إلى 11.8 في المائة مع نهاية الربع الأول من العام الجاري، وكان قد لامس 12.9 في المائة منتصف عام 2018. بينما صعد رقم التأشيرات سنويا من 516.8 ألف تأشيرة بنهاية عام 2000 إلى أن لامس سقف 2.1 مليون تأشيرة بنهاية عام 2019، وكان قد تجاوز 3.1 مليون تأشيرة بنهاية عام 2015، بينما ناهز حجمها 341.7 ألف تأشيرة خلال الربع الأول من العام الجاري فقط، ورافق ذلك صعود كبير في أعداد العمالة الوافدة، قفز من أدنى من 1.4 مليون عامل وافد مطلع عام 2000 إلى أن تجاوز بنهاية الربع الثاني من العام الجاري سقف 6.6 مليون عامل، وكان قد قفز إلى نحو 8.6 مليون عامل وافد بنهاية الربع الثالث عام 2016، وارتفع حجم الحوالات إلى الخارج من أدنى من 36 مليار ريال سنويا مطلع عام 2000 إلى أن تجاوز 125.5 مليار ريال بنهاية العام الماضي، وكان قد تجاوز 156.8 مليار ريال خلال 2015.
لقد تحول الاعتماد المؤقت على العمالة الوافدة الذي تم اللجوء إليه مرحليا لأسباب لم يعد لها منذ أكثر من عقدين زمنيين أي وجود في نهاية السبعينيات الميلادية إلى ما يشبه الإدمان المفرط، وتحول ما كان حلا مؤقتا له مبرراته خلال الطفرة الأولى للنفط قبل أكثر من أربعة عقود، إلى أحد أكبر التحديات التنموية التي واجهها الاقتصاد الوطني منذ أكثر من عقدين من الزمن، وما زالت وتيرته تتصاعد عاما بعد عام، في الوقت ذاته الذي لم تدخر الدولة - أيدها الله - في سبيل تجاوز تلك التحديات الجسيمة أي جهود أو موارد مالية مهما كلفت، إلا واتخذتها في سبيل أن تحصل الموارد البشرية المواطنة على فرصها المشروعة من وظائف القطاع الخاص، ورغم ذلك لم يبادر أغلب ملاك القطاع الخاص بالاستجابة الكافية أمام تلك الجهود، وبما يرقى إلى مستوى تطلعات الباحثين والباحثات عن عمل من المواطنين، ولا تزال المحاولات والمبادرات تتوالى بعضها خلف بعض، إلى أن وصلنا جميعا إلى المرحلة الراهنة التي أصبحت تتطلب حلولا أقوى بكثير من جميع ما سبق بذله وإقراره من برامج وسياسات وإجراءات وتدابير.
تم طرح عديد من المبادرات عبر مختلف منصات الإعلام والتواصل المعاصرة، ومن خلال ورش العمل والمنتديات الأكاديمية والمهنية، جزء منها مضى في طريق التنفيذ، والجزء الأقوى فعالية ما زال يراوح حول طاولة النقاش والبحث والأخذ والرد، ويؤمل أن يجد طريقه في أقرب وقت إلى واقع التنفيذ، وتتبناه وزارة الموارد البشرية وتترجمه فعليا، وهي المبادرات والمقترحات التي تستهدف الدخول في صلب الأسباب التي وقفت خلف بطء التوطين وتأخره عن المأمول والواجب حدوثه، ووقفت أيضا خلف استدامة حالة الإدمان المستعصية لمنشآت القطاع الخاص على خدمات العمالة الوافدة، ودون التفات إلى ما يتوافر لدى الموارد البشرية المواطنة من قدرات وتأهيلين علمي وعملي على حد سواء، ودون الاهتمام الكافي بالدور الواجب الوفاء به من لدن تلك المنشآت تجاه مقدرات بلادنا واقتصادنا ومجتمعنا.
من أهم تلك المبادرات التي تم طرحها، ووصلت أخيرا - بحمد الله - إلى مجلس الشورى، تمهيدا لتتحول إلى حقيقة على أرض الواقع، تلك التي تتعلق برفع معدل توطين الوظائف القيادية والتنفيذية في منشآت القطاع الخاص، بما لا يقل عن نسبة 75 في المائة، وهي المبادرة التي ستواجه بكل تأكيد بمقاومة شديدة جدا من لدن القطاع الخاص، ممثلا في غرفه التجارية وصولا إلى منشآت القطاع نفسه، وسنرى صفحات طويلة جدا تتضمن عشرات أو مئات المبررات الممانعة، شأنها في ذلك شأن تجارب سابقة عديدة، إلا أن المحك الرئيس هنا، والاعتبار الذي سيسقط عند أسواره أي مبررات مهما كانت، وهو الاعتبار الذي يثقل ميزان الأهمية القصوى لتلك المبادرة، ممثل في القوى العاملة الوطنية، تحديدا الفئات الشابة من مجتمعنا ذات التأهيل العلمي والتدريبي المكلف، وهو ذو الوزن الأكبر وما لا يسبقه كأولوية وطنية لا يضاهيها أي اعتبار آخر، وهو بالضرورة ما يجب أن تتم ترجمته إلى واقع لا مناص منه أمام منشآت القطاع الخاص، شأنه شأن عديد من القرارات والإجراءات التي اتخذتها الدولة - أيدها الله.

الإصرار على الفساد!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 21 محرم 1442هـ - 09 سبتمبر 2020م
http://www.alriyadh.com/1841198

د. إبراهيم النحاس

منهج الدولة واضح وبيّن ومعلوم في سياسة محاربة ومكافحة الفساد وتطبيق أعلى معايير الرقابة والشفافية في جميع مؤسسات الدولة، وأصبح أكثر وضوحاً، وأشد صرامة وتطبيقاً، وأشمل تعريفاً، في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -أيده الله-، ويسانده ويعاونه ولي العهد الأمين الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله..-

وهل ما زال هناك من يُصر على ممارسة الفساد؟! وإذا كان ذلك السلوك الهدام ما زالت تُمارسه فئة ضلت الطريق الصواب، فهل هذا الإصرار نابع من عدم وجود أنظمة وقوانين تمنع الفساد وتجرم تجاوز الأنظمة والقوانين؟! أم أنه نابع من التساهل وعدم تفعيل الأنظمة وتطبيق القوانين التي تجرم الفساد أياً كانت صفته أو مجاله أو نوعه أو شكله أو مكانه؟! أم أن تطبيق الأنظمة والقوانين التي تجرم الفساد تُطبق على فئات معينة وتُستثنى منها فئات أخرى؟! أم هل وسائل الإعلام بمختلف مستوياتها، الأصيلة والحديثة، قصَّرت أو أخفقت في تعريف المجتمع بالأنظمة والقوانين واللوائح التي تجرِّم الفساد، وتجاهلت نشر وتغطية الجهود الجبَّارة التي تقوم بها مؤسسات الدولة المكلفة بالرقابة ومكافحة الفساد؟! تساؤلات تبدو في طابعها العام تعجبية نظراً لأننا نعيش في دولة عريقة بأصالة مؤسساتها وبصرامة أنظمتها وقوانينها، وفي ذلك إجابات عن كل نقطة وتساؤل يمكن أن يُطرح؛ ولكنها في الحقيقة تساؤلات تعجبية تؤلم وتُزعج كل مواطن كريم لأنه يعتقد جازماً أننا تجاوزنا هذه الممارسات الهدامة وذلك السلوك الإجرامي.

نعم، تساؤلات تعجبية تُؤلم وتُزعج كل مواطن كريم عندما يرى ويشاهد ويسمع بأن هناك فئة شاذة في المجتمع ما زالت تُصر على ممارسة الفساد المالي والإداري بطرق وضيعة ودنيئة وغير أخلاقية مُستغلة مواقعها وسلطتها وصلاحياتها الوظيفية -التي تسلمتها نظامياً- لخدمة أهدافها ومصالحها ومطامعها وحساباتها الشخصية على حساب المصلحة العامة والعليا للمجتمع والدولة. نعم، إنها فئة شاذة بسلوكياتها الإجرامية وممارساتها الهدامة التي من خلالها عبَّرت عن خيانتها للأمانة العظيمة التي أُسندت لها وقبلت بها بغرض المساهمة في بناء الدولة وتنمية المجتمع وخدمة أبنائه وتطبيق الأنظمة والقوانين التي تكفل العدالة الكاملة والمساواة التامة وتحفظ الحقوق من غير تمييز. نعم، إنها فئة شاذة لأنها سخَّرت المقدرات المادية والمالية التي وضعت تحت تصرفها للإثراء الشخصي، وليس لخدمة المصلحة العامة للمجتمع والدولة. نعم، إنها فئة شاذة لأنها استغلت السلطة الإدارية والتنظيمية -الممنوحة لها نظامياً- في الحصول على خدمات مالية أو إدارية أو تنظيمية غير نظامية، أو تقديم مصالح ومنافع غير قانونية، أو تجاوز فاضح للأنظمة والقوانين المعتمدة، أو تصفية حسابات شخصية -مع أشخاص أقل في مراتبهم الوظيفية والإدارية والتنظيمية- في تجاوز صارخ لكل قيم ومبادئ العدالة والمساواة والحقوق التي كفلتها الأنظمة والقوانين.

وإذا كان هناك أفراد ارتضوا لأنفسهم المهانة والوضاعة والدناءة بممارستهم للفساد، وبتجاوزهم للأنظمة والقوانين، وباستغلالهم الظالم للسلطة المادية والمالية، وللصلاحيات الإدارية والتنظيمية التي مُنحت لهم، فإن هناك في المقابل المجتمع بأكمله ينبذهم ويرفض سلوكياتهم الشاذة، والدولة بأنظمتها وقوانينها تجرم أفعالهم وممارساتهم وتجاوزاتهم، وتحاسبهم جميعاً محاسبة دقيقة أمام الجهات العدلية والأجهزة القضائية. إن هذا التأكيد على صرامة الأنظمة والقوانين والحزم في تطبيقها فعلياً على كل من يمارس الفساد أياً كانت صفته الوظيفية، أو مكانته الاجتماعية، مصدره الواقع الذي يشاهده ويراه ويسمعه، ليس فقط أفراد المجتمع، وإنما المجتمع الدولي بأسره. فمنهج الدولة واضح وبيّن ومعلوم في سياسة محاربة ومكافحة الفساد وتطبيق أعلى معايير الرقابة والشفافية في جميع مؤسسات الدولة، وأصبح أكثر وضوحاً، وأشد صرامة وتطبيقاً، وأشمل تعريفاً، في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز -أيده الله-، ويسانده ويعاونه ولي العهد الأمين الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله-. وإذا كانت الشواهد العظيمة في عهدنا الزاهر الذي نعيشه تُدلل على الجهود العظيمة والمتواصلة التي تبذلها الدولة في سبيل القضاء على الفساد بشتى أشكاله وصوره، ومحاسبة الفاسدين والمفسدين أياً كانت صفتهم ومكانتهم، فإن الاستدلال بالأمر الملكي الكريم الذي بثته "واس" في 13 /1

/ 1442هـ المتضمن: "إنهاء خدمة قائد القوات المشتركة بإحالته إلى التقاعد، وإعفاء سمو نائب أمير منطقة الجوف من منصبه، وإحالتهما مع عدد من الضباط والموظفين المدنيين في وزارة الدفاع للتحقيق"، بالإضافة لما جاء في البند خامساً: "تتولى هيئة الرقابة ومكافحة الفساد استكمال إجراءات التحقيق مع كل من له علاقه بذلك من العسكريين والمدنيين، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة بحقهم، ورفع ما يتم التوصل إليه"، يؤكد مجدداً بأن الدولة بأنظمتها وقوانينها مستمرة ومصرة إصراراً عظيماً على محاربة الفساد، وبأنها لا تتهاون مع الفاسدين والمفسدين مهما ارتفع شأنهم وعلت منزلتهم؛ فلا حصانة لفاسد أو مفسد أو ظالم يسعى لخدمة مصلحته الشخصية على حساب المصلحة العامة.

وإذا كانت أنظمة وقوانين الدولة صارمة جداً في الرقابة الشاملة ومكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين والمفسدين والمقصرين والمتلاعبين أمام الجهات العدلية والأجهزة القضائية، فإن ذلك كله أصبح معلوماً ومعروفاً وواضحاً بالضرورة، ليس فقط لأبناء المجتمع، وإنما للمجتمع الدولي بأسره، وذلك بفضل الجهود الجبَّارة التي بذلتها وتبذلها وسائل الإعلام الأصيلة، وكذلك الحديثة، لتعريف المجتمع بالأنظمة والقوانين واللوائح التي تتعلق بتعزيز ونشر ثقافة النزاهة وتشديد الرقابة ومكافحة الفساد. ولعله من المهم التأكيد بأن وسائل الإعلام وخاصة الأصيلة والعريقة ساهمت مساهمة فعالة في توعية وتثقيف وتنوير أبناء المجتمع بأهمية نشر ثقافة النزاهة ومكافحة الفساد، وكذلك لعبت أدواراً جليلة وعظيمة في مساندة جهود الأجهزة الحكومية المعنية بالرقابة ومكافحة الفساد وفقاً للأنظمة والقوانين التي تحكم عملها. وبالتالي فإنه من الواجب القول بأن وسائل الإعلام بمختلف مستوياتها لم تقصر إطلاقاً ولم تتوانَ أبداً ولم تخفق بتاتاً في الإخلاص لرسالتها الإعلامية الوطنية منذ نشأتها؛ بل ولعبت أدوراً وطنية عظيمة، مع مؤسسات الدولة، في المساهمة بالتنمية المجتمعية الشاملة.

وفي الختام من الأهمية التأكيد بأن الإصرار على الفساد من قبل فئة شاذة استسهلت العبث بمقدرات الوطن، واستغلت مكانتها الوظيفية لسلب الأموال العامة، وسخَّرت سلطتها الإدارية والتنظيمية لتجاوز الأنظمة وممارسة الظلم والبطش والقهر على الآخرين، سيقابله إصرارٌ أشد، ونظام صارم، وقانون لا يجامل أو يراعي، وعزيمة لا تنضب، وحزمٌ لا يلين، يوقف العبث، ويحاسب المستغل، ويحاكم الفاسد والمفسد والظالم. هكذا هو الواقع الذي نعيشه في عهدنا الزاهر حيث المحافظة التامة على المقدرات الوطنية، والإمكانات المادية والمالية، والثروات الطبيعية، ومنع التعدي عليها أو سلبها أو سرقتها؛ وكذلك الاستفادة الكاملة من الموارد البشرية المؤهلة والمحترفة ووقف تشويه صورتها أو التقليل من مكانتها العلمية والفكرية والعملية والمهنية في المجتمع.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 21 محرم - 09 سبتمبر 2020م

http://www.alriyadh.com/1841198

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 21 محرم 1442هـ - 09 سبتمبر 2020م

https://www.al-madina.com/

1

16